الثالث التمييز والحال ذكرا الشيئين تلزم فلا يخبر عما
جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع فيه الموحد
وشمل الضمير يجوز بارض تبعه واسم الإشارة يجوز
من بناء تبيه فلا يجوز الإخبار عنه واحرفيه مما به في ذلك
الخبر عنه ثابت لازم أن تضع ضميرا في موضعه يخلفه على
إبقاء عربة المتعرفة وهو فرحان في هذا الخبر بالمبتدا
ثم رددت الموصول وهو ابتلى يلزم أن يعود عليه ضمير
من الصلة وتبقى في الكلام بغير ضمير واحد وهو المحذوف
خلفه الخبر عنه فإذا عددته على المبتدإ بقي الموصول بلا
ضمير وإن عددته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع
الإخبار **الرابع** جواز الاستغناء عنه بضمير فلا يجوز
الإخبار عن مصدر عامل [illegible] عن [illegible] وهو موصوفا وعن
موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغني عنه بمضمر
إذ لا يصح أن يحل المضمر محل [illegible] أن يوصف المضمر
ولا يوصف وقال [illegible] فيستر وتعريف ويجوز على تأخير
وقد حصل في موضع خبر المبتدإ [illegible] متعلق بحصل وكذلك
معناه وقال موصوله وهو واقعة على الخبر عنه وطيه الخبر
عنه والمعنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنبي وشرط
خبر المبتدإ وكذا متعلق بشرط وذا إشارة إلى الشرط
المتقدمة [illegible] إلى الإخبار بأل فقال

واخبروا

والخبر وامعنا جال عن تقدير ما يكون فيه الفعل قد تقدم

وعنى

أي أن الإخبار يكون بأل كما يكون بالذي إلا أن الإخبار بأل لا
يكون في الجملة الاسمية والفعلية ووجه ذلك هو الطلب
معناه أو الإخبار بأل لا يكون إلا في الجملة الفعلية ووجه ذلك
من تغييره بقوله عن تقدير ما يكون فيه الفعل قد تقدم وكل
جملة تقدم فيها الفعل جملة فعلية وليس ذلك مطلقا بل يشترط
أن يكون الفعل متصرفا وإلى ذلك أشار بقوله

إن صح صوغ صلة منه من أل

وعنى

أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل
أن يكون متصرفا فإن لم يتصرف منه فلا يصح أن يكون صلة لأل ويعني
الصفة الصريحة لما علم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفا صريحا
وإن لم يصح ذلك في الفعل أخرى بأن يتصرف أو يصح فلا يقطع منه الوصف
ثم مثل ذلك فقال كصوغ واق من وقى الله البطل

فإن قيل لك أخبر عن لفظ الجلالة من قولك وقى الله البطل
قلت الواقي البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقيه
الله البطل والضمير في واقيه وأعلى النحويين وعلى العرب وقول
الكوفيين ولكن مسائل الإخبار أكثرها وضعها النحويون تمرينا
للطالب ومعناه وكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا